*PSYCHOLOGY AND EDUCATION (2024) 61(5): 285-296*

*ISSN: 1553-6939*

# ECONOMY BETWEEN THE WESTERN TREND AND THE ISLAMIC TREND (ANALYTICAL STUDY)

**Nadjet korichi**
Professor Lecturer A
Kasdi Merbah University Ouargla (Algeria)
korichi.nadjet@univ-ouargla.dz

**Received: 05/02/2024** **Accepted: 22/04/2024** **Published: 23/05/2024**

**Summary:**
Organizational values are considered one of the most important factors affecting the effectiveness of the organization, and there are many of them, including the value of the economy, which has different concepts according to different trends and societies. If we examine the sources of values, we find that they differ according to different societies, and this difference in the sources of values is due to the different sources of human knowledge in different societies (Islamic society, Western society), and from here this article came to aim to clarify the value of the economy from the Western and Islamic perspectives and from Then deduce aspects of the difference between the two perspectives through the analysis process.
**Keywords:** economics, Western perspective, Islamic perspective

**نجاة قريشي**
**أستاذة محاضرة أ**
**البريد الالكتروني:**korichi.nadjet@univ-ouargla.dz
**جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)**

**عنوان المقال: الاقتصاد بين الاتجاه الغربي و الاتجاه الاسلامي(دراسة تحليلية)**

**ـ الملخص:**

تعتبر القيم التنظيمية أحد أهم العوامل المؤثرة في فعالية التنظيم و هي كثيرة منها قيمة الاقتصاد التي لها مفاهيم مختلفة باختلاف الاتجاهات و المجتمعات . فإذا بحثنا في مصادر القيم نجد بأنها تختلف باختلاف المجتمعات، و هذا الاختلاف في مصادر القيم راجع إلى اختلاف مصادر المعرفة الإنسانية باختلاف المجتمعات(مجتمع إسلامي، مجتمع غربي)، و من هنا جاء هذا المقال ليهدف إلى توضيح قيمة الاقتصاد من المنظورين الغربي و الاسلامي ومن ثم استنتاج جوانب الاختلاف بين المنظورين من خلال عملية التحليل .

**الكلمات المفتاحية: الاقتصاد، المنظور الغربي، المنظور الاسلامي**

**1ـ الاقتصاد كقيمة تنظيمية.**

لابد أولا أن نشير إلى أننا كباحثين في علم الاجتماع تنمية الموارد البشرية ليس علينا أن نتعمق كثيرا في الاقتصاد فروعه و جزئياته نظرياته...الخ، ولكننا سوف نكتفي بالإشارة إلى بعض النقاط الأساسية و التي سوف تساعدنا في فهم قيمة الاقتصاد من المنظورين الغربي و الإسلامي و كذلك تفيدنا في عملية التحليل فيما بعد.

**1.1ـ قيمة الاقتصاد من المنظور الإسلامي:**

لتوضيح قيمة الاقتصاد من المنظور الإسلامي سوف نركز على: مفهوم الاقتصاد الإسلامي، نشأته، تطوره ثم الأسس و المبادئ التي يقوم عليها.

**1.1.1ـ مفهوم الاقتصاد الإسلامي:**

الاقتصاد الإسلامي ببساطة "هو الذي يوجه النشاط الاقتصادي و ينظمه وفقا لأصول الإسلام و مبادئه الاقتصادية"[1]، فهو يستمد جذوره من الاعتقاد بأن الإنسان هو خليفة الله الواحد في الأرض، فهو خالق الكون و كل ما فيه، و أن البشر إخوة، و أن كل ما سخره الله عز و جل لهم من موارد إنما هو أمانة بين أيديهم ائتمنهم الله عليها، و عليهم استخدامها بالعدل حرصا على رفاهة الجميع، كما أن هؤلاء البشر مسؤولون في الآخرة أمام الله عما اكتسبوه من هذه الموارد و فيما أنفقوها[2].

**2.1.1ـ نشأة الاقتصاد الإسلامي:**

جاء الإسلام منذ أربعة عشر قرنا كرسالة سماوية عالمية خاتمة، تعالج حياة البشر في مختلف جوانبها روحية كانت أم مادية، فلم يكن الإسلام مجرد عقيدة دينية، بل هو أيضا تنظيم سياسي و اجتماعي و اقتصادي للناس كافة ، كما لم يكن الرسول الكريم نبيا هاديا فحسب و لكنه كان أيضا حاكما منفذا و هذا ما يعبر عنه باصطلاح الإسلام "دين و دنيا" أو "عقيدة و شريعة".

و من هنا كانت نشأة الاقتصاد الإسلامي حيث جاء الإسلام في المجال الاقتصادي بأصول اقتصادية جديدة تنطوي على سياسة اقتصادية مميزة، فلم يأت الإسلام شأن الديانة اليهودية رسالة خاصة لفئة معينة، و لا شأن الديانة المسيحية لمجرد الهداية الروحية شعارها " أن أعط ما للقيصر لقيصر، و ما لله لله"، و إنما جاء خاتم الديانات السماوية تنظيما متكاملا لكافة البشر في مختلف نواحي حياتهم[3].

و بالتالي فإن الاقتصاد الإسلامي قديما قدم الإسلام و إن كان تدريسه كمادة مستقلة حديثا للغاية، و ما زالت بحوثه و مجالات تدريسه محدودة.

---

[1] محمد شوقي الفنجري: الوجيز في الاقتصاد الإسلامي ، مصر: دار الشروق: 1994، ص ص:12.11.

[2] محمد عمر شابرا.

[3] محمد شوقي الفنجري: مرجع سابق، ص ص:12.11.

### 3.1.1. تطور دراسة الاقتصاد الإسلامي:

لقد مرت دراسة الاقتصاد الإسلامي بثلاث مراحل رئيسية:

**أ. المرحلة الأولى:** ازدهار دراسة الاقتصاد الإسلامي في العصور الإسلامية الأولى: ففي هذه المرحلة ظهرت العديد من كتب الفقه الإسلامي و التي تناولت أحكام تفصيلية تنظم أوجه النشاط الاقتصادي منها تحريم الربا و الاحتكار، حكم شركات الأموال، تنظيم السوق..الخ. لكن ظلت هذه الأفكار و التطبيقات الاقتصادية متناثرة بين فصول كتب الفقه و غيرها من الكتب التي تبحث في الأحكام دون أن تدرس كموضوع مستقل و هو الاقتصاد الإسلامي، و لكن هذا لا يعني عدم وجود كتب و مؤلفات اقتصادية مستقلة فأولى الدراسات الاقتصادية العلمية في العالم إنما ظهرت في ظل الإسلام و على يد الكتاب العرب منذ أواخر القرن السابع الميلادي، فهناك كتاب: الخراج لأبي يوسف، و كتاب الخراج ليحيى بن آدم القرشي و أول من نشر هذا الكتاب هو المستشرق "جونيبول" سنة 1896 بمدينة ليون بفرنسا، كذلك كتاب الأموال لأبي عبيد بن سلام و هو كتاب جامع لكل ما يتعلق بالأموال في الدول الإسلامية، و كذلك كتاب المقدمة لابن خلدون و الذي جعل الكثير من العلماء يأكدون بأن كتاب "المقدمة" هو صورة مماثلة لكتاب "ثروة الأمم" الذي كتبه أبو الاقتصاد الحديث آدم سميث، فرغم أن ابن خلدون قد سبق آدم سميث بخمسة قرون فقد بحث في مقدمته مقومات الحضارة و إنتاج الثروة و صور النشاط الاقتصادي و نظرية القيمة، فلا يختلف الكتابان إلا اختلافا بيئيا.

**ب ـ المرحلة الثانية:** نكسة دراسة الاقتصاد الإسلامي بقفل باب الاجتهاد.

انقسمت الدولة الإسلامية منذ منتصف القرن الرابع الهجري إلى عدة دول يتناحر ولاتها و أفرادها على السلطة فدب بذلك الانحلال و انتشرت الفوضى، كما ظهر الفساد بين العلماء أنفسهم، فكان إذا اجتهد احدهم فتح على نفسه باب التشهير و حط زملائه من قدره، و بذلك انتهى العلماء إلى التقليد وقفل باب الاجتهاد فعولجت الفوضى بالجمود، وعطلت المبادئ الإسلامية عامة و الاقتصادية خاصة عن مواجهة حاجات المجتمع المتغيرة، إذ لم يعد العلماء فيما يعرض لهم من وقائع جديدة يرجعون إلى المصادر التشريعية الأساسية لاستنباط الأحكام من نصوص القرآن و السنة، و إنما يرجعون إلى اجتهادات الأئمة و العلماء السابقين فيلزمون الناس بها دون مراعاة أنها وضعت لزمان غير زمانهم و لأوضاع غير أوضاعهم، و من هنا نرى أنه بقفل باب الاجتهاد انقطعت صلة المجتمعات الإسلامية بالتطبيقات الإسلامية الصحيحة كما توقفت الدراسات الاقتصادية الإسلامية حتى نسي الناس أن هناك ما يمكن تسميته "بالاقتصاد الإسلامي".

**ج ـ المرحلة الثالثة:** صحوة دراسة الاقتصاد الإسلامي في العصر الحديث.

مهما استمر الظلام على المجتمع الإسلامي فلابد للفجر أن يعود، فلقد بدأ الكثير من العلماء ينادي بضرورة العودة إلى تعاليم الإسلام و تطبيق مبادئه في كافة المجالات و منها المجال الاقتصادي.

و رغم قلة الدراسات العلمية الحديثة في مجال الاقتصاد الإسلامي فإن ثمة محاولات جادة يمكن إجمالها في ثلاث اتجاهات:

* **الاتجاه الأول**:الدراسات الاقتصادية الجزئية:

و تختص بدراسة جانب من جوانب الاقتصاد الإسلامي و الكشف عن أحد موضوعاته كبحوث الربا و الاحتكار، المصارف و شركات التأمين، الحرية الاقتصادية..الخ، من بين هذه الدراسات نذكر على سبيل المثال:أعمال المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي الذي دعت إليه جامعة الملك عبد العزيز سنة1980 و غيرها كثير من المؤلفات و الكتب المتزايدة، فضلا عن رسائل الماجستير و الدكتوراه و التي تناولت مختلف موضوعات الاقتصاد الإسلامي.

* **الاتجاه الثاني**: الدراسات الاقتصادية الكلية:

أي محاولة دراسة الاقتصاد الإسلامي دراسة كلية و الكشف عن أصوله و سياسته الاقتصادية، و هذه المحاولات محدودة نذكر منها: كتاب الدكتور محمد عبد الله العربي "الاقتصاد الإسلامي و الاقتصاد المعاصر"، و المستشرق الفرنسي جاك أوستري Jaques Austry في كتابه باللغة الفرنسية عن الإسلام و التقدم الاقتصادي Lislam face au developpement economique و الدكتور محمد شوقي الفنجري في كتابه "مدخل إلى الاقتصاد الإسلامي، و غيرهم.

* **الاتجاه الثالث**: الدراسات الاقتصادية التاريخية:

و تهتم هذه الدراسات بتحليل النظام الاقتصادي في فترة زمنية معينة، و هي محاولات محدودة أيضا و أكثرها كانت عن النظام الاقتصادي في عهد الخليفة عمر بن الخطاب، و نذكر منها على سبيل المثال: رسالة الدكتوراه للدكتور أحمد الشافعي عن النظام الاقتصادي في عهد عمر بن الخطاب[4].

وأخيرا و من خلال عرضنا للمراحل الثلاث التي مرت بها دراسة الاقتصاد الإسلامي يتضح لنا اهتمام العلماء و الباحثين في كتاباتهم بتنظيم أوجه النشاط الاقتصادي مستندين في ذلك بنصوص القرآن الكريم و السنة سواء في العهد الإسلامي أو في العصر الحديث، و لكن و بالرغم من قلة الدراسات و الأبحاث الحديثة في هذا المجال، فقد أثبت الاقتصاد الإسلامي أنه يستطيع حل الكثير من المشكلات الاقتصادية التي لم يستطع علم الاقتصاد الحديث حلها كالأزمة الاقتصادية العالمية.

### 4.1.1ـ أسس الاقتصاد الإسلامي:

إن الفكر ينبغي أن يستند إلى معلومات صحيحة و دقيقة و متفق عليها، و الفكر الإسلامي يوجد على أساس واضح و سليم يرتكز عليه و هو النصوص الشرعية التي أوحى الله بها إلى رسوله الكريم و شرحها علماء الإسلام على مر العصور.

ويمكن تقسيم الأسس التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي إلى جزئين:

**أ. جزء ثابت:**

[4] محمد شوقي الفنجري: مرجع سابق، ص ص:3023.

خاص بالمبادئ و هو عبارة عن مجموعة الأصول الاقتصادية التي جاءت بها نصوص القرآن و السنة ليلتزم بها المسلمون في كل زمان و مكان من ذلك:

- أصل أن المال مال الله و البشر مستخلفون فيه[5]، و ذلك لقوله تعالى: ﴿**و لله ما في السماوات وما في الأرض**﴾[6]، ثم قوله تعالى:﴿ **و أنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه**﴾[7].
- أصل ضمان حد الكفاية لكل فرد في المجتمع الإسلامي[8]: و ذلك لقوله تعالى: ﴿ **أرأيت الذي يكذب بالدين فذلك الذي يدع اليتيم و لا يحض على طعام المسكين**﴾[9]. و قوله:﴿ **و في أموالكم حق معلوم للسائل و المحروم**﴾[10].
- أصل تحقيق العدالة الاجتماعية و حفظ التوازن الاقتصادي بين الأفراد: لقوله صلى الله عليه و سلم: "تؤخذ من أغنيائكم فترد على فقرائهم[11]". و كذلك فرض الزكاة لغرس مشاعر الرأفة و توطيد علاقات التعارف و الألفة بين مختلف الطبقات، و قد نص القرآن الكريم على الغاية من إخراج الزكاة بقوله تعالى: ﴿ **خذ من أموالهم صدقة تطهرهم و تزكيهم بها و صل عليهم إن صلواتك سكن لهم و الله سميع عليم**﴾[12].
- أصل احترام الملكية الخاصة: لقوله تعالى: ﴿**للرجال نصيب مما اكتسبوا و للنساء نصيب مما اكتسبن**﴾.
- أصل الحرية الاقتصادية المقيدة (أي الحرية المشروعة): و ذلك بتحريم أوجه النشاط الاقتصادي التي تتضمن استغلالا أو احتكارا أو ربا، لقوله تعالى: ﴿ **لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل**﴾. و قوله تعالى: ﴿ **و أحل الله البيع و حرم الربا**﴾.
- أصل التنمية الاقتصادية الشاملة: و ذلك لقوله تعالى: ﴿ **هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها**﴾. أي كلفكم بعمارتها ، وأنه تعالى جعل الإنسان خليفته في الأرض﴿**إني جاعل في الأرض خليفة**﴾، و أنه تعالى سخر له ما في السماوات و الأرض يستغلها و ينعم بخيراتها و يسبح بحمده لقوله تعالى: ﴿ **و يسخر لكم ما في السماوات و ما في الأرض جميعا منه**﴾، و قوله: ﴿ **و انتشروا في الأرض و ابتغوا من فضل الله و اذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون**﴾، بل لقد بلغ حرص

---

[5] نفس المرجع السابق، ص :13.

[6] سورة النجم: آية:31.

[7] سورة الحديد: آية:7.

[8] محمد شوقي الفنجري: مرجع سابق، ص:13.

[9] سورة الماعون: الآيات:3،2،1.

[10] سورة المعارج: الآية:24، 25.

[11] محمد شوقي الفنجري: مرجع سابق، ص:13.

[12] سعاد جبر سعيد: مرجع سابق، ص 155.

الإسلام على التنمية الاقتصادية و تعمير الدنيا أن قال(ص): " إذا قامت الساعة و في يد أحدكم فسيلة أي شتلة . فاستطاع ألا تقوم حتى يغرسها، فليغرسها فله بذلك أجر".

- أصل ترشيد الإنفاق: و ذلك بتحريم التبذير[13] لقوله تعالى: ﴿ **إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين**﴾[14].

فالأصول الاقتصادية التي وردت في القرآن الكريم و السنة هي أصول إلهية و تنزيل من حكيم حميد و هي ثابتة فلا يجوز الخلاف حولها و يلتزم بها المسلمون في كل عصر.

و نلاحظ أن نصوص القرآن و السنة التي وردت في المجال الاقتصادي قليلة نسبيا، كما أنها جاءت عامة و تتعلق بالحاجات الأساسية لكل مجتمع، و من ثم كانت صالحة لكل زمان و مكان.

**ب . جزء متغير:**

و هو خاص بالتطبيق و هو عبارة عن الأساليب و الخطط العملية و الحلول الاقتصادية التي تحول الأصول و المبادئ الاقتصادية الإسلامية إلى واقع مادي مثل: العمليات التي توصف بأنها ربا كالفوائد المحرمة ، و الحد الأدنى للأجور، إجراءات تحقيق العدالة الاجتماعية، و بيان نطاق الملكية الخاصة و العامة..الخ مما يتسع فيه مجال الاجتهاد و تتعدد فيه صور التطبيق التي يعبر عنها على المستوى الفكري باصطلاح "النظريات الاقتصادية الإسلامية" ، و على المستوى العملي و التطبيقي "النظم الاقتصادية الإسلامية".

فالنظريات أو النظم الاقتصادية الإسلامية اجتهادية تطبيقية من عمل المجتهدين و أولي الأمر، و هو ما قد يختلفون فيه باختلاف ظروف الزمان و المكان و خلافهم في ذلك جائز شرعا لقوله (ص): "اختلاف علماء أمتي رحمة"، أي أن هذا الاختلاف تنوع و ليس تضاد مما يدل على مرونة الاقتصاد الإسلامي[15].

**2. قيمة الاقتصاد من المنظور الغربي:**

**1.2. تعريف الاقتصاد:** تعني كلمة إقتصاد التدبير الحسن للمنزل، و بالتوسع في المفهوم يشير إلى فن الإلمام الجيد بمختلف أجزاء كل ما لأجل غاية محددة مسبقا[16].

[13] محمد شوقي الفنجري: مرجع سابق، ص16.

[14] سورة الإسراء: آية: 72.

[15] محمد شوقي الفنجري: مرجع سابق، ص ص:16.18.

[16] أندريه لالاند: موسوعة لالاند الفلسفية، المجلد الأول، ترجمة:خليل أحمد خليل، ط2،بيروت، منشورات عويدات، 2001، ص:320.

لذا فعلى المنظمة تبني نظام فعال لرقابة التكاليف، و عدم صرف أموال لا ضرورة لها، فكثيرا ما تفشل الأعمال الإدارية نتيجة الاسراف و الهدر المالي، كما أن كل نشاط تقوم به المنظمة يكلف مبلغا ماليا، لذلك على المنظمة إدراك أهمية مواجهة الحقيقة الاقتصادية.

**2.2. نشأة و تطور الاقتصاد الغربي:**

لقد مر الفكر الاقتصادي الغربي بعدة مراحل ففي الخمسينات كان الفكر الاقتصادي موجه بنظريات "جون ماينارد كينز" John maynard keynes الذي اعتبر واحد من أكثر المفكرين إبداعا في القرن العشرين، فقد كانت قواعده الإصلاحية فيما يتعلق بالازدهار الوطني تتضمن الصرف بالطريقة التي يراها الفرد، و تحفيز النشاط الاقتصادي و ذلك بزيادة الاستهلاك، و لكن هذا الفكر واجه الكثير من المشكلات الكبيرة و بخاصة التضخم الشديد.

ثم بعد ذلك ظهرت أفكار ونظريات بديلة لعلاج القصور في النظرية الكينزية من بينها أفكار آدم سميث Adam smith الذي كتب في عام 1776 أنه: <<..من الضروري على كل فرد أن يعمل من أجل الإسهام في الدخل السنوي للمجتمع بكل ما يستطيع من قوة، على أن الفرد بصفة عامة، في الحقيقة، لم ينو بعمله تعزيز الصالح العام ، و لا يعرف أنه يعززه...إنه ينوي بعمله تعزيز مكاسبه الذاتية فقط، و هو في ذلك مثل الكثير من الأفراد الآخرين موجه بيد خفية لتعزيز هدف ليس من نيته>>.

لقد كان آدم سميث يعتقد أنه عندما يبحث الأفراد عن مصالحهم الذاتية بحرية فهم في الحقيقة يسهمون في رفاهية و ازدهار الوطن، و قد تم إحياء وجهة النظر هذه من قبل "ميلتون فريدمان Milton fridman" و الذي ألهمت معارفه الفكرية المديرين في السبعينيات ليكتشفوا من جديد الحقيقة الأصلية في القول المأثور عن "ميكاوبيرMicawber" حيث قال:<< إذا كان الدخل السنوي يساوي عشرين جنيها و المنصرف يساوي تسعة عشر جنيها و ستة أعشار الجنيه، فإن النتيجة تكون السعادة، أما عندما يكون الدخل السنوي عشرين جنيها و المنصرف عشرين جنيها و ستة أعشار الجنيه فإن النتيجة هي التعاسة>>.

و طبعا ليس على المديرين أن يفهموا الاقتصاد العام بالتفصيل لكن نظرياتهم الاقتصادية تؤثر على عملياتهم اليومية في اتخاذ القرار، ذلك أن النظرية الاقتصادية تعد جزءا أساسيا من نظام القيم التنظيمية.

ومن ثم تطورت وجهة نظر اقتصادية أخرى ترى أن الحكومات من الممكن أن تصنع ازدهار العالم و ذلك بواسطة طباعة المزيد من النقود، و هذا الاقتراح قاد إلى اعتقاد لا مبرر له في قوة الحكومة إلى جانب فقدان الاهتمام بالمبدأ الأساسي الذي يشير إلى أن حسابات الربح و الخسارة هي التي من الممكن أن تقيس النجاح التجاري و ليس التبذير، لقد أوضحت هذا الأمر مديرة مسؤولة من نيوزيلندا إذ قالت: "إن الحقيقة جلية سواء أحببناها أو لم نحبها، هي أننا يجب أن نعيش و نتنافس في سوق عالمي، إن معيارنا الوطني للحياة يعتمد على الأداء الاقتصادي، حيث أنه في النهاية سوف يختار الناس أن يشتروا الشيء الذي يقدم لهم أفضل قيمة، و يترتب على هذا أن الشركات التي لا تقدر قيمة النقود سوف تفشل في أن تكون فعالة و ناجحة".

كذلك ففي الثمانينيات في –بعض الدول– بما في ذلك الاتحاد السوفياتي سابقا، بدأت المصانع تتعرض لهزة الأحداث التجارية العالمية، و هذا يعني عودة جزئية إلى قيم اقتصاد السوق الحر، فعلى سبيل المثال عندما تم العمل بهذا المبدأ في بريطانيا و لأول مرة منذ سنوات عديدة بدأت الإنتاجية تتحسن بصورة ملموسة مما يعني أن التعرض المباشر لقوة حساب الربح و الخسارة كان أكثر نجاحا، و أن أداء الشركات يكون أفضل عندما يتعرضون لضغوط التنافس الحر، كما أنه من الواجب على الشركات التجارية أن تعمل وفق المبدأ القائل: "إن البقاء للأصلح"، و أن الأعمال و المشاريع لن تتم بنجاح بدون المبدأ القوي لنظام الاقتصاد الرأسمالي الذي يؤكد على أن الفعالية و الكفاية و النتائج هي المعايير الأساسية للحكم على الأداء. إن النظام القيمي الذي يقوم عليه النظام الرأسمالي ينبغي أن يترجم إلى ثقافة ذات طابع تنافسي، فعندما يتم فقدان الاهتمام بالجانب الاقتصادي فإن أي منظمة تصبح عرضة للمخاطر[17].

**3.2. أسس الاقتصاد الغربي:**

و بناءا على ما سبق يمكن استخلاص أهم الأسس العامة التي يقوم عليها الاقتصاد الغربي و هي:

- يرتكز الاقتصاد الغربي أساسا على الفكر الوضعي فهو من صنع الإنسان.
- يقوم على مبدأ أساسي مفاده أن لا شيء مجانا.
- العمل بقيم الاقتصاد الحر، أي الحرية الفردية المطلقة.
- القوة و حسن المغامرة.
- التركيز على الربح باعتباره غاية (العمل بمبدأ الغاية تبرر الوسيلة).
- يقوم على النظام الربوي الذي يعتمد على مبدأ الاقتراض الزمني.
- لا يجب أن ننفق أكثر مما نكسب.
- كل ما هو موجود من خيرات و موارد لا يكفي الأعداد المتزايدة من الناس.
- يعتمد على الرقابة الخارجية و التي تستند إلى القانون.
- السعي إلى تحقيق المصلحة الذاتية للفرد و أقصى قدر ممكن من الثروة و إشباع الحاجات.
- الانسجام بين مصالح الفرد و مصالح المجتمع أمر خاضع لقوى السوق، فالاقتصاد يسير بفعالية إذا ما ترك دون تدخل.
- عدم الاهتمام بالقيم الأخلاقية إلا إذا كانت تعود بالمنفعة المادية.

**ـ مناقشة و تحليل قيمة الاقتصاد:**

[17] ديف فرانسيس و مايك وود كوك: مرجع سابق، ص122.

و بناءا على ما سبق و من خلال تطرقنا لقيمة الاقتصاد من المنظورين الغربي و الاسلامي سوف نعمل على مناقشة وتحليل أهم الأسس التي تقوم عليها هذه القيمة من المنظورين من ثم معرفة الاختلاف و استخلاص النتائج.

1 ـ الاقتصاد من المنظور الغربي يعني التدبير الحسن للمنزل، و الالمام الجيد بمختلف أجزاء كل ما لتحقيق غاية محددة مسبقا، فكل نشاط في المنظمة يكلف مبلغا و هذا المبلغ ينبغي استرجاعه بطريقة ما. و من خلال هذه الفكرة نجد أن الغايات و الأهداف تتعدد حسب مصالح الأشخاص و المنظمات و حسب "آدم سميث" فإن سعي كل فرد لتحقيق مصلحته الخاصة يؤدي في النهاية إلى تحقيق الصالح العام، كذلك فإن المنظمة تستخدم كل الطرق المتاحة لاسترجاع الأموال التي تصرفها و هذا كي لا تتعرض للخسارة و يكون مصيرها الإفلاس و من هنا فإن المبدأ المعمول به هو " أن الغاية تبرر الوسيلة" فالمهم هو الوصول إلى الغاية سواء كانت الوسيلة أخلاقية أم غير أخلاقية. أما الاقتصاد من المنظور الاسلامي فيعني كل نشاط اقتصادي(بيع، شراء، تسويق) منظم وفقا لأصول الاسلام و مبادئه، حيث يستمد هذه المبادئ من اعتقاد أن الانسان هو خليفة الله في الأرض و أن كل ما سخره الله من موارد إنما هو أمانة على الانسان استخدامها بالعدل لتحقيق رفاهة الجميع و ليس لتحقيق أغراضه و مصالحه الشخصية، و لا يستخدم إلا الوسائل الأخلاقية لقوله تعالى: ﴿**و إذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة**﴾[18].

2ـ يرتكز الاقتصاد الغربي على الفكر الوضعي فهو من صنع الإنسان و هذا ما توضحه مختلف المدارس و النظريات الغربية و ما تتضمنه من أفكار اختلفت الغايات و الاهداف لإنشائها، و المعروف لدى الفلاسفة و المفكرين أن الفكر لا ينبع من فراغ و إنما ينبغي أن يستند إلى معلومات صحيحة و دقيقة كذلك فإن الاقتصاد لا يمكنه أن يكون إبداعا بشريا لأن نظم الحياة سواء كانت نظما اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو أخلاقية لا بد لها من قانون أو تشريع يحكمها و العقل البشري وحده لا يستطيع أن يصنع تشريعا محكما ينظم جوانب الحياة و هو المتهم بالقصور، لذا يجب أن يكون منظم الحياة هو خالق الحياة ، أما الاقتصاد الإسلامي فهو من صنع الله و يستمد مبادئه و أسسه من القرآن الكريم و السنة النبوية الشريفة.

3ـ يقوم الاقتصاد الغربي على مبدأ أساسي مفاده أن لا شيء مجانا، و ما يوضح هذا المبدأ هو المثال التالي الذي أشار إليه الباحثين "ديف فرانسيس و مايك وود كوك": شركة التلفزيون الدعائية للفطورtv.am أوشكت الشركة على الإفلاس لأنها كانت تقدم وجبات مجانية، و عندما قامت الإدارة بإلغاء تلك الوجبات المجانية عندئذ بدأت الشركة بالازدهار و النمو، و لقد أدى تبني هذه الحقيقة الاقتصادية إلى نجاح الشركة فيما بعد، و هذا النجاح لم يكن ممكنا أيام الوجبات المجانية [19] ، ففي المنظور الغربي كل ما يقدم من سلعة أو خدمة لا يكون إلا بمقابل مما يعكس التفكير المادي البحت، لكن إذا عدنا إلى المنظور الإسلامي نجد أن هذا المبدأ "لا شيء

[18] سورة البقرة: آية: 30.

[19]: ديف فرانسيس و مايك وود كوك: مرجع سابق، ص:122.

مجانا" غير موجود، فالصدقات مثلا تقدم للمحتاجين مصداقا لقوله تعالى: ﴿ **خذ من أموالهم صدقة تطهرهم و تزكيهم بها و صل عليهم إن صلاتك سكن لهم**﴾[20]. و قوله:﴿ **و في أموالكم حق معلوم للسائل و المحروم**﴾[21]. و من هنا فإن المبلغ المالي الذي يقدمه الفرد المسلم كصدقة للمساكين و المحتاجين ليس تفضلا منه و إنما هو واجب عليه وحق للمحتاج، كذلك هناك الزكاة و هي كما يدل اسمها تزيد في المال الذي أخرجت منه و تزكيه، و هي مقدار من المال يعطى لمستحقيه مصداقا لقوله تعالى:﴿ **و اقيموا الصلاة و آتوا الزكاة و اركعوا مع الراكعين**﴾[22]، فمن أسس الاقتصاد الاسلامي أن أصل المال مال الله و البشر مستخلفون فيه و سوف يحاسبهم الله فيما أنفقوه مصداقا لقوله تعالى:﴿ **و أنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه**﴾[23].

4ـ العمل بقيم الاقتصاد الحر أي الحرية الفردية المطلقة، و كما نعلم فإن المقصود بالحرية الفردية المطلقة هو التحرر من كل القيود سواء كانت دينية أو سياسية أو غير ذلك من القيود المفروضة على حرية الفرد، و بالتالي فمن حق الفرد ممارسة النشاط الاقتصادي بدون أية قيود إلا في حدود ضيقة مما أدى إلى تكريس الاستغلال و انتشار الفقر في مقابل الغنى الفاحش، اما في الاسلام فيخضع النشاط الاقتصادي لظوابط و أحكام الاسلام، و لقد أشار الاسلام إلى من يدعوا للتحرر من أحكام شرعه بحجة الحرية الفردية المطلقة في قوله تعالى:﴿ **أفرأيت من اتخذ إلاهه هواه و أضله الله على علم و ختم على سمعه و قلبه و جعل على بصره غشاوة فمن يهديه من بعد الله أفلا تذكرون**﴾[24].

و من هنا فهو يوازن بين مصلحة الفرد و مصلحة المجتمع، و الحرية الاقتصادية للأفراد في الاسلام ليست مطلقة و لكنها مقيدة بعدة ضوابط تحمي الحريات الفردية للآخرين.

5ـ القوة و حسن المغامرة: فالقيم الاقتصادية الغربية لها القدرة على الصمود في وجه التقلبات المالية و الدعايات الاعلامية و تسعى إلى تحقيق الربح و انتهاز الفرص لتحقيق أهدافها و غاياتها ، لكن

6ـ التركيز على الربح باعتباره غاية(الغاية تبرر الوسيلة): إن هدف الاقتصاد الغربي هو التركيز على تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح بأية وسيلة سواء كانت مشروعة أم غير مشروعة، اما الاقتصاد الاسلامي فهو يهتم بتحقيق الربح و لكن لا يكون ذلك إلا بالأساليب و الوسائل المشروعة فهو خاضع دائما لضوابط معينة مستندا في ذلك إلى القرآن الكريم و السنة النبوية الشريفة.

---

[20] سورة التوبة: آية: .

[21] سورة المعارج: الآية:24، 25.

[22] سورة البقرة: الآية: .

[23] سورة الحديد: الآية: 7.

[24] سورة الجاثية: الآية:23.

7ـ يقوم على النظام الربوي الذي يعتمد على مبدأ الاقتراض الزمني: و هذا النظام الربوي المعمول به في البنوك العالمية يكرس مظاهر الاستغلال و البطالة و الظلم الاجتماعي و كان سببا في ظهور الأزمات الاقتصادية، فالاستثمار الربوي الشائع بكثرة يعتمد أساسا على مبدأ الاقتراض الزمني الذي يعود تقديره على العامل الزمني وحده، و من ثم تنشأ علاقة استغلال و إجحاف بين أطراف التعاقد الاستثماري على عكس نظام الاستثمار في الاقتصاد الاسلامي و المرتكز على توزيع الربح بين هذه الأطراف على أساس من الواقعية في فرص الربح و حصوله مما تنشأ معه علاقات عدل و انصاف بين جميع الأطراف، و هكذا فالإسلام حقق الإنصاف بين أطراف العملية الإنتاجية أو الاستثمارية فهو يحرم الربا.

8ـ لا يجب أن ننفق أكثر مما نكسب: لكن الاقتصاد الغربي لم يضع الضوابط اللازمة لكسب المال فكل شيء يجوز من أجل كسب حفنة من المال كما أنه يشجع قيم الاستهلاك السلبي و الانهماك في اللذات و الشهوات، أما الاقتصاد الاسلامي فيقوم على ترشيد الانفاق و تحريم التبذير لقوله تعالى:﴿ **إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين**﴾[25].

و لقد جاء علماء الاقتصاد المسلمين بخمس وسائل تفيد حفظ المال أهمها أن لا ينفق المرء أكثر مما يكسب و هنا تظهر العلاقة بين الانفاق و الدخل، كما نود أن نشير إلى أن الإنفاق يجب أن يكون في الخير و في مصلحة الجميع فإنفاق المال في الخير يزيد منه و إنفاقه في المعاصي يذهبه.

9ـ كل ما هو موجود من خيرات و موارد لا يكفي الأعداد المتزايدة من الناس: هذا من منظور الفكر الاقتصادي الغربي لذلك فإن الدول الكبرى التي تعمل وفق مبادئ الاقتصاد الحر تسعى جاهدة للسيطرة على خيرات و ثروات الدول الضعيفة و استغلالها لمصلحتها، على عكس الفكر الاقتصادي الاسلامي الذي يرى أن كل ما هو موجود من ثروات و خيرات يكفي كل الناس، فالسر هنا يكمن في توزيع هذه الثروات بين الناس بشكل عادل فلا يكون هناك غنى فاحش و لا فقر، فمن الأسس التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي ضمان حد الكفاية لكل فرد في المجتمع الإسلامي و قد سبق التطرق إلى بعض الآيات القرآنية التي تدل على ذلك.

10ـ يعتمد على الرقابة الخارجية و التي تستند إلى القانون: يستند الاقتصاد الغربي أساسا على القوانين الوضعية و بالتالي فإن الرقابة على النشاط الاقتصادي هي رقابة خارجية تستمد سلطتها من القانون، أما في الاقتصاد الإسلامي فلا يعتمد فقط على الرقابة الخارجية و إنما هناك أيضا الرقابة الذاتية (الداخلية)أي مراقبة الفرد لذاته و أفعاله و محاسبته لنفسه خوفا من الله عز و جل، و خشية ارتكابه ما حرم الله هذا فضلا عن الرقابة الإلهية التي يشعر بها الفرد المسلم في كل مكان و زمان.

11ـ السعي إلى تحقيق المصلحة الذاتية للفرد و أقصى قدر ممكن من الثروة و إشباع الحاجات: يركز الاقتصاد الغربي على المصلحة الذاتية للفرد و يهمل مصلحة الجماعة و يرى أنه بتحقيقه للمصلحة الذاتية فإنه بذلك يحقق مصلحة الجماعة و هذا غير صحيح،

[25] سورة الإسراء: الآية:72.

أما الاقتصاد الاسلامي فهو يسعى إلى تحقيق ما يسمى بالتوازن بين مصلحة الفرد و مصلحة الجماعة و لا يحقق مصلحة طرف على حساب طرف آخر.

12ـ الانسجام بين مصالح الفرد و مصالح المجتمع خاضع لقوى السوق، فالاقتصاد يسير بفعالية إذا ما ترك دون تدخل: لا يوجد في الاقتصاد الغربي ما يضمن الانسجام بين مصلحة الفرد و مصلحة المجتمع لذلك فهو متروك لتتحكم فيه قوى السوق دون أي تدخل مما يكرس مظاهر الاستغلال و الاحتكار..الخ، أما الاقتصاد الاسلامي فهو يسعى دوما إلى تحقيق الانسجام بين مصالح الفرد و مصالح المجتمع و ذلك لتحقيق العدالة الاجتماعية و ضمان الرفاهية للجميع.

13ـ عدم الاهتمام بالقيم الأخلاقية إلا إذا كانت تعود بالمنفعة المادية: فالاقتصاد الغربي لا صلة له بالأخلاق و هدفه الأساسي هو تحقيق المنفعة المادية و أكبر قدر من الربح ، أما الاقتصاد الاسلامي فهو ذو صلة وثيقة بالأخلاق و يستند في كل معاملاته على القيم الأخلاقية حتى و إن لم تعد عليه بالمنفعة المادية.

**ـ قائمة المصادر و المراجع:**

**ـ المصادر:**

1ـ القرأن الكريم.

2ـ أندريه لالاند: موسوعة لالاند الفلسفية، المجلد الأول، ترجمة:خليل أحمد خليل، ط2، بيروت، منشورات عويدات، 2001.

**ـ المراجع:**

3ـ محمد شوقي الفنجري: الوجيز في الاقتصاد الإسلامي ، مصر: دار الشروق: 1994.

4ـ محمد عمر شابرا.الاقتصاد و الاخلاق، دمشق، دار الفكر المعاصر، 2011.

5ـ سعاد جبر سعيد: : القيم العالمية و أثرها في السلوك الإنساني، عمان: عالم الكتاب الحديث، 2008.

6ـ ديف فرانسيس و مايك وود كوك: ، القيم التنظيمية، ترجمة: عبد الرحمن احمد هيجان، مراجعة: وحيد أحمد الهندي و عامر عبد الله الصعيري، السعودية، معهد الإدارة العامة،1995.